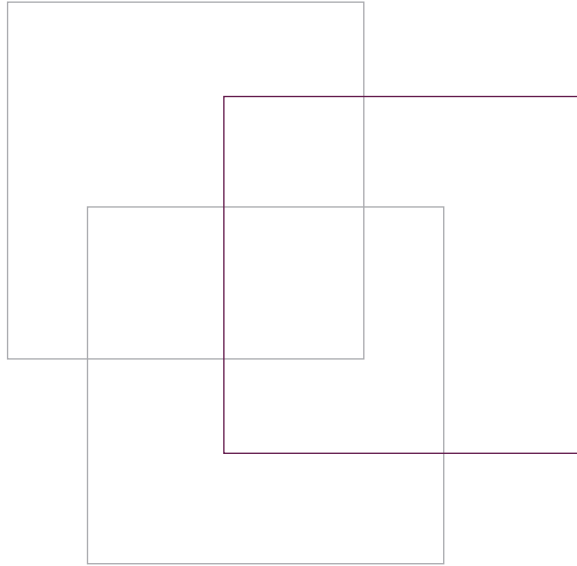




منظمة
العمل
الدولية

السياسات الاقتصادية: مقاربة عمالية



المعرفة ضرورة....

منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية
الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"

٢٠١٤



لقد أطلقنا في منظمة العمل الدولية/المكتب الاقليمي للدول العربية في بيروت، مشروعاً يستهدف الحركة النقابية والعمالية في عدد من بلدان المنطقة العربية تحت عنوان: "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية". وقد جاءت هذه المبادرة تفاعلاً مع ما شهدته المنطقة العربية من حراك اجتماعي ومن تحولات اصطلاح عليها تسمية "الربيع العربي"، حيث بدا واضحاً أنه من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء موجة الاحتجاجات الأخيرة غياب أسس العمل اللائق وخصوصاً قضايا الحقوق والحماية الاجتماعية والحريات النقابية والحوار الاجتماعي، فضلاً عن تغييب النقابات والعمال عن المشاركة في صياغة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية نحو اعتماد نموذج تنموي يركز الى المعايير والمواثيق الدولية منطلقاً ومرجعاً.

إن من أهداف المشروع إذاً الارتقاء بالمنظمات العمالية وبكوادرها من خلال تطوير قدراتها المؤسساتية والتقنية، من أجل نقابات حرة مستقلة وديموقراطية وممثلة مؤهلة لأن تلعب دوراً جديداً في بلدانها والدفاع عن حقوق ومصالح العمال. وقد شملت أنشطة المشروع كلاً من البحرين، سلطنة عُمان، اليمن، الكويت، لبنان، فلسطين والأردن.

من الآليات التي اعتمدها المشروع لإدراك الأهداف المحددة، بالإضافة الى الدورات التدريبية والبحوث والدراسات ذات الصلة، منشورات في إطار سلسلة معرفية تتناول التفسير وتبسيط بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية - ارتأيناها مساهمة في الارتقاء بالجانب المعرفي للمسؤولين النقابيين.

ويظل الهدف الأساسي تمكينهم من القدرة على مناقشة الخيارات التنموية ضمن مسار يعتمد تقييم القديم وتأثيراته وانعكاساته السلبية على العمال وكافة شرائح المجتمع والعمل على صياغة أسس المجتمع العربي الجديد لغاية إقرار العدل والمساواة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في كافة القطاعات، على أن يتم كل ذلك ضمن الإقرار بالحق في التنظيم وعبر اعتماد المفاوضة الجماعية المستندة إلى اتفاقيات العمل الدولية وباعتبار التفاوض القائم على احترام المؤسسات، شرطاً أساسياً من شروط الحوار الاجتماعي.

نرجو أن تحقق هذه الأوراق التثقيفية، التي هي ثمار تعاون بين خبراء اقتصاديين وفريق المشروع، الأهداف المرجوة - مع جزيل الشكر لكل من ساهم في إثراء النقاش وبلورة الأفكار.

ندى الناشف

المدير العام المساعد

والمدير الإقليمي للدول العربية

منظمة العمل الدولية

إنّ ضمان العمل اللائق بكافّة ركائزه ومكوّناته يظلُّ من الأهداف الأساسية لمنظمة العمل الدولية في سعيها المستمر من أجل عالم متوازن يسوده العدل والمساواة وتميّه الحريّات وحقوق الانسان ويتحقق فيه الأمن والسلم والاستقرار.

هي الأهداف التي تأكّدت أهميتها في المنطقة العربية على إثر ما شهدته من حراك اجتماعي أثبت خطورة تغييب المنحى الاجتماعي في مسار التنمية وفشل السياسات القائمة على اللانوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي وعلى عدم احترام معايير العمل الدولية في مجال الحقوق والحريات النقابية لاسيما الاتفاقيتين ٨٧ و٩٨ حول حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

لقد انعدمت تبعاً لذلك كل إمكانيّة لبناء حوار قوامه المؤسسات وجوهره المفاوضة الجماعية، من أجل معالجة ما قد يحصل من توترات اجتماعية بين أطراف الانتاج وللتجاوز الجماعي للانعكاسات السلبية الناجمة عن سوء التصرف الإداري والمالي وعن التحولات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة جزءاً لا يتجزأ من الأزمات التي مر بها العالم.

واقع يؤكّد أن للنقابات والمنظمات العمالية أدواراً جديدة يجب أن تتحملها للدفاع عن مسار تنمية جديد يقطع مع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السابقة لما كان لها من تأثيرات مضرّة بالأجراء وعموم العاملين، ولكنها الأدوار التي لن تقدر عليها ما لم تكن منظمات عمالية حرة مستقلة ديمقراطية فاعلة ومؤثرة، ومن أجل أن تكسب القدرة على الفعل وأن تضطلع بمهمة الدفاع عن عمل لائق للجميع، ولكي ترتقي إلى مستوى المشاركة الناجعة في مناقشة السياسات التنموية، وبالنظر إلى أهمية المعرفة شرطاً أساسياً من شروط توقّف الاطارات النقابية المؤهلة لأداء هذا الدور، ارتأينا من خلال مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، اصدار سلسلة تثقيفية تحت عنوان "معارف نقابية" مستعنين في ذلك بعدد من الخبراء والباحثين، حول مواضيع أهمها: الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على العمال، سياسات الاقتصاد الكلي، الضرائب والعمال، الحماية الاجتماعية، الحد الأدنى للأجور، الشراكة الأورومتوسطية ومنظمة التجارة العالمية.

سلسلة أردناها عميقة في محتواها بسيطة في صياغتها من أجل أن تكون في متناول الاطارات والهيكل النقابية بالمنطقة العربية لتكمّل أهداف الدورات التدريبية المحلية والإقليمية لا لتكون بديلاً عنها.

عبيد بريكي

مدير مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية
الاقتصادية والاجتماعية والقانونية



سياسات ومؤشرات الاقتصاد الكلي

مقدمة

تقدم هذه الورقة مدخلاً تعريفياً بالاقتصاد الكلي وأبرز عناصره المكوّنة، وتتضمن تحليلاً لطبيعة العلاقة ما بين هذه العناصر. كما تشرح أبرز المؤشرات المستعملة في عملية الاقتصاد الكلي كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم مع تقييم هذه المؤشرات من وجهة نظر تأخذ بعين الاعتبار مصالح العمال وتقدّم توجهات منهجية حول كيفية تفسيرها بطريقة تخدم قضايا العمال. وتنتهي هذه الورقة باستعراض مجموعة السياسات النقدية والمالية المتبعة في الاقتصاد الكلي والآليات المرافقة.

رجاؤنا أن يجيب هذا الكراس عن معظم الأسئلة التي يطرحها النقبليون والعمال المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي وكيفية مقاربتها من وجهة نظر عمالية. ومن أهداف هذا الكراس أن يقدم شرحاً مبسطاً من دون التنازل عن المضمون. ويقدم هذا الكراس شرحاً تفصيلياً لمجموعة من المؤشرات والسياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وذلك في إطار يمكّن العمال ونقاباتهم من فهم اطار السياسات الاقتصادية الكلية وكيفية التعاطي معها من دون الوقوع في فخ قوة المعرفة الذي غالباً ما يلجأ صناع السياسات العامة الى اعتماده.

وهو ضمن مجموعة من كراسات اقتصادية تستهدف العمال والنقائين وتهدف إلى توضيح العديد من المفاهيم الاقتصادية من أجل رسم معالم البيئة الاقتصادية التي نعيش فيها والتي تحكم مفاصل حياتنا اليومية من مستوى الأجور الى ظروف العمل ومروراً بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية. فكما الاقتصاد يعني ويؤثر مباشرة على الجميع، فعلى المفاهيم وأدوات التحليل الاقتصادية أن تكون ممتناول الجميع وليس حكراً على عدد محدود من الخبراء. إن التمكّن من أدوات التحليل هذه وفهم المنظومة الاقتصادية القائمة أساسي من أجل أن تمكّن الحركة النقابية من لعب دورها في الدفاع عن مصالح العمال وأن تكون شريكة في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

تعريف

الاقتصاد الكلي هو فرع من الاقتصاد يعني بتقييم وتغيير أداء وهيكلية العملية الإنتاجية ككل في بلد أو منطقة ما. ويقوم بتطوير نظم تحدد العلاقة ما بين إجمالي الناتج المحلي، البطالة، ارتفاع الأسعار (التضخم)، نسب الاستثمار والادخار (زيادة احتياط الأموال)، بالإضافة الى التجارة الدولية. بمعنى آخر فإن السياسات الاقتصادية الكلية لا تستهدف التركيز على إنتاجية قطاع اقتصادي بعينه كزراعة البطاطا مثلاً أو العوامل المساعدة على تحسين إنتاجية القطاع السياحي بقدر ما تستهدف إجمالي القطاعات والأنشطة المؤثرة في العملية الإنتاجية لبلد ما. وبالتالي فهي تؤثر في مداخيل الأسر والأفراد من خلال تأثيرها على مدخول الدولة بشكل عام



وتؤثر في إنتاجية قطاع اقتصادي بنفسه من خلال تحديدها للأطر العامة للنمو الاقتصادي وكيفية توزيع هذا النمو على مختلف القطاعات والأنشطة.

أسئلة للاقتصاد الكلي	أسئلة للاقتصاد الجزئي
كم هو عدد إجمالي فرص العمل الجديدة لهذا العام؟	هل يجب أن أتابع الدراسة أم أذهب لأبحث عن عمل
ما الذي يحدد سلسلة الرواتب والأجور للعمال والموظفين في هذا العام؟	ما الذي يحدد حجم الراتب الذي سيدفعه صاحب الشركة حيث أعمل؟
ما الذي يحدد إجمالي الأسعار للسلع والخدمات في اقتصاد بلد ما	ما الذي يحدد كلفة الدراسة في جامعة خاصة
ما هي السياسات الحكومية الواجب اتباعها لضمان أن ينتج النمو الاقتصادي فرص عمل	ما الذي يحدد إن كان صاحب العمل حيث أعمل سيفتح فرعاً آخر
ما هو معدل الإنفاق الحكومي لتحسين وصول ذوي الدخل المحدود الى تعليم نوعي	ما الذي يجب ان تقوم به الحكومة لتجعل كلفة التعليم الجامعي مناسبة لذوي الدخل المحدود؟

تركز سياسات الاقتصاد الكلي على أربع مكونات رئيسية؛

- الأسر (وهي تمثل الأفراد بغض النظر إن كانوا من العاملين أو من المتعطلين عن العمل أو غير الناشطين إقتصادياً)،
- الشركات والأفراد (يشكل هذان المكونان ما يعرف بالقطاع الخاص).
- الحكومات (القطاع العام)
- بقية العالم (البعد الدولي أو التجارة الدولية).

يشير الرسم أدناه الى طبيعة العلاقة ما بين هذه المكونات الأربعة من حيث انسياب المدفوعات والتحويلات المالية، حيث تشتري الشركات والحكومات عناصر الإنتاج (قوة العمل) من الأسر والتي تحصل بالمقابل على بدل نقدي مباشر (الرواتب) أو غير مباشر الضمانات الاجتماعية وتعويزات التقاعد والتي تشكل مجتمعة إجمالي مداخيل الأسر (نقدي وعيني). وتقوم الأسر بدورها بإنفاق مداخيلها المباشرة عبر شراء سلع وخدمات تنتجها الشركات من السوق المحلي أو الخارجي من جهة وتدفع الضرائب للحكومات من جهة أخرى.



وإذا ما كان إجمالي إنفاق الأسر أقل من مدخولها يمكنها بالتالي الادخار ما يزيد من كمية النقود المتوفرة للاستثمار. أما إذا حصل العكس فتلجأ الأسر الى الاستدانة لتعويض العجز في مدخولها ويمكن لهذا العجز أن يحصل أيضًا إذا ما اعتمدت الحكومة سياسات جديدة تؤدي الى تخفيض حجم التحويلات الاجتماعية المقدمة للأسر.

بدورها تبيع الشركات سلعًا وخدمات للأسر والحكومة وتحصل في المقابل على مردود نقدي يمكنها من تغطية كلفة الإنتاج، دفع المكافآت وبدل التقديمات الاجتماعية بالإضافة الى دفع الضرائب للحكومة وتحقيق الأرباح التي تحتاجها للنمو والاستمرار. أما الحكومات فهي تحصل على الضرائب من الأسر والشركات وتستخدمها لتمويل الخدمات العامة والأجهزة الحكومية التي تهدف بالمبدأ الى حماية وصيانة الصالح العام. بالتالي فإن مدخول أحد المكونات هو إنفاق مكون آخر، حيث أن التحويلات المالية تنتقل من مكون إلى آخر.

تتمحور العلاقة ما بين مختلف هذه المكونات حول ثلاثة أسواق رئيسية :^٢

← سوق السلع والخدمات؛ تعرض الشركات في هذه السوق إجمالي السلع والخدمات التي تنتجها، في حين يأتي الطلب من قبل الحكومات والأسر، وتشتري الشركات سلعًا وخدمات أولية (تحتاجها لعمليات الإنتاجية) من شركات أخرى قد تكون داخلية أو خارجية كما يمكن للشركات والأفراد شراء سلع وخدمات تقوم المؤسسات الحكومية بإنتاجها.

← سوق العمل؛ تعرض الأسر إجمالي الأفراد القادرين على المشاركة في العملية الإنتاجية في حين تقبل الحكومات والشركات على طلب حاجاتها من العمال والأجراء والذين يشكلون شريحة الأفراد الناشطين اقتصاديًا في حين يشكل الباقي شريحة المتعطلين عن العمل. وقد يكون التعطل نتيجة ضعف الطلب على الخدمات التي يوفرها أو عدم ملاءمتها (الحرفية، العمر، طبيعتها المهنة... الخ) مع الطلب على العمال الذين يمتنون مهارات محددة. يبقى أن بعض سياسات الاقتصاد الكلي التي لا تدعم تحفيز الإنتاجية تؤدي الى عدم خلق فرص عمل. و يؤدي التعطل لفترات طويلة الى خروج جزء من اليد العاملة كلياً من سوق العمل وتوقفها عن البحث عن وظائف وتصبح بالتالي فاقدة للرغبة بالعمل. لا تنحصر هذه السوق بالعمالة المحلية بل تشمل أيضاً اليد العاملة المهاجرة والتي غالباً ما تتعرض الى شروط عمل أقصى وذلك لإضعاف القدرات التفاوضية للعمالة المحلية. هنا لا بد من التركيز على تفادي المواجهة ما بين العمالة المهاجرة والعمالة المحلية.



← سوق النقد (المال)؛ وتمثل إجمالي الأموال المتوفرة للاستثمار وهي إما تكون بشكل نقود أو على شاكلة أسهم في شركات كبرى أو سندات تصدرها الحكومات أو شهادات إيداع تصدرها البنوك وهذه ما تعرف بشكل عام بالسلع المالية. تقسم العمليات التي تحصل في هذه السوق الى شقين رئيسيين؛

أ) استثمار الأسر والشركات والحكومات كميات من النقد المتوفر لديها في شراء هذه السلع بهدف زيادة مداخيلها بالنسبة للأسر أو زيادة رأسمالها في سبيل تحسين قدراتها الإنتاجية وزيادة أرباحها بالنسبة للشركات،

ب) الاستدانة. وغالباً ما يلجأ إليها مختلف المكونات لتمويل حاجاتها الانفاقية التي تتخطى مداخيلها. فالأسر قد تقتض لشراء سلع وخدمات تحسن من مستوى معيشتها والشركات للحصول على سلع أو خدمات تحسن إنتاجيتها والحكومة لتمويل إنفاقها أو كإجراء اقتصادي (سنناقشه لاحقاً).

الدورة الاقتصادية وهي تشير الى التقلبات في الحركة الاقتصادية ومعدلات النمو، حيث تتضمن الدورة تتالي فترات من النمو الاقتصادي السريع (تعافي وازدهار اقتصاديين) حيث ترتفع الإنتاجية ما يزيد عدد فرص العمل المتوفرة؛ وفترات من الركود الاقتصادي أو حتى الانكماش أي وقف نمو حجم الاقتصاد حيث يتراجع حجم العمليات الاقتصادية ما يؤدي الى تراجع في نسب الاستثمار وفي أداء القطاعات المنتجة لفرص العمل. غير أن توالي مراحل النمو والانكماش الاقتصادي ليس ميكانيكياً بحتاً. لا يستطيع الاقتصاديون، دائماً، توقع حدوث التقلبات على الرغم من وجود مؤشرات قد تمكن المراقب من توقع حدوث الدورة الاقتصادية اما الموعد المحدد لهذه التقلبات فيبقى من أبرز الخصائص الداخلية للعملية الاقتصادية. وتختلف الفترة الزمنية بين كل دورة اقتصادية: فعلى سبيل المثال احتاج الاقتصاد العالمي الى حوالي عشر سنوات للتعافي من أزمة الكساد الكبير في أواخر العشرينات من القرن الماضي. وحالياً مازال الاقتصاد العالمي بشكل عام ودول المركز الرأسمالي (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) بشكل خاص في مرحلة الركود الاقتصادي التي تلت انهيار السوق العقارية في العام ٢٠٠٨. وتقاس التقلبات الاقتصادية من خلال متابعة حجم إجمالي الناتج المحلي والذي يعكس إجمالي المداخيل والنفقات في اقتصاد بلد محدد. ويرتبط حدوث التقلبات الى حدٍ كبير بأداء الأنشطة الاقتصادية، وهي كل عملية تبادل أو إنتاج أو تحويل لسلع أو خدمات أو موارد بشرية أو نقود.



أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي

تتمحور سياسات الاقتصاد الكلي حول مجموعة من المؤشرات التي تحكم أداء العمليات الاقتصادية وبالتالي لمراقبة حركة اقتصاد معين لا بد وأن نتمكن من فهم وتحليل هذه المؤشرات. فيما يلي سنستعرض هذه المؤشرات ونقوم بتقديمها وشرح كيفية تحليلها من جانب مصالح فئة العمال كأحد مكونات الاقتصاد الكلي.

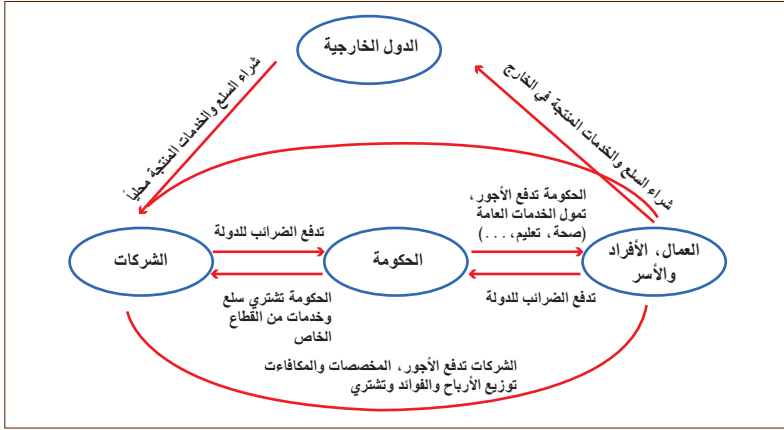
المؤشر	طريقة القياس	ملاحظات
إجمالي الناتج المحلي (الحقيقي)	وهو يقيس الحجم الإجمالي للإنتاج المحلي (أي كل العمليات الاقتصادية التي تحصل في البلد) للسلع والخدمات في جميع القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، تجارة، خدمات) بما في ذلك أسواق المال والعقارات). ويأخذ هذا المؤشر بالحسبان مستويات الاستثمار والإنفاق الحقيقي. يقاس هذا المؤشر بالعملة المحلية وتعادل قيمته بحسب أسعار الصرف مع الدولار الأميركي بهدف المقارنة ما بين الدول.	يعتبر معدل نمو هذا المؤشر (نسبة مئوية) من سنة لأخرى المؤشر الرئيسي لتقييم الاقتصاد. غير أنه لا يكفي لوحده لفهم طبيعة العملية الاقتصادية. لذا من المهم التدقيق في مؤشرات تشتق منه وتستطيع أن تفسر طبيعة هذا النمو؛ أ- حصة الفرد من الناتج، يعطي هذا المؤشر فكرة عن نسبة النمو بالمقارنة مع عدد السكان وهذا ما يعطينا فكرة أولية عن مستوى الحياة في بلد ما، ب- الثبات في تسجيل مسار نمو تصاعدي بعيداً عن التقلبات الحادة من سنة إلى أخرى، ج- المساهمات القطاعية في عملية النمو بحسب كل قطاع اقتصادي ما يمكننا من مقارنة نمو القطاعات المنتجة لفرص العمل (صناعة، زراعة، تصنيع...) مع القطاعات الريفية (بنوك، عقارات...). كما يجب الانتباه إلى أن الأجر هو مكون رئيسي من مكونات الناتج المحلي وبالتالي يجب أن تنمو بشكل نسبي مع نمو الناتج.
البطالة	وهو يقيس نسبة المتعطلين الذين يبحثون عن عمل من إجمالي القوة العاملة، أي إجمالي الموارد البشرية المنتجة والمتاحة في سوق العمل. يعتبر ارتفاع معدلات البطالة مؤشراً سلبياً على الأداء الاقتصادي العام غير أنه يمكن اعتبار أن كل اقتصاد لا بد وأن يسجل نسبة متعطلين حتى ولو يعمل بطاقته القصوى وذلك بسبب مدى التلاؤم ما بين طبيعة العرض والطلب على العمل.	يساعد هذا المؤشر في تحليل أكثر عمقاً لطبيعة النمو الاقتصادي وقدرته على إنتاج فرص عمل، غير أنه يجب التدقيق في توزيع نسب البطالة بحسب فئات القوى العاملة. حيث غالباً ما تخفي المعدلات العامة تركيز البطالة في فئات محددة كالشباب والنساء بشكل خاص. أو تركيز البطالة في مناطق جغرافية محددة من البلد كالأرياف في ظل تراجع الحاد في الزراعة وتركز الخدمات والاستثمارات في المدن. كما لا يساعد هذا المؤشر على تحديد نسبة العمال المشغولين في القطاع غير النظامي أو العاملين في ظروف عمل غير لائقة.



المؤشر	طريقة القياس	ملاحظات
التضخم	يقيس نسبة الزيادة في إجمالي أسعار السلع والخدمات، فإذا كان معدل التضخم السنوي ٥% فهذا يعني انه وبشكل عام ارتفعت الأسعار بنسبة ٥% بالمقارنة مع العام الماضي. وإذا ما ارتفع هذا المؤشر بطريقة قياسية فإن هذا سيكون له آثار كارثية على القدرة الشرائية للمستهلكين (ذوي الدخل المحدود بشكل رئيسي) وإذا ما انخفض فإنه أيضاً يعتبر مؤشراً لتراجع الطلب وبالتالي يؤثر لأزمة اقتصادية.	يؤثر التضخم في الحياة اليومية للناس ومن هنا تبرز أهميته بشكل عام وللسياسيين بشكل خاص. غير أن التجارب أثبتت أنه وفي ظل اقتصاد منتج بطريقة مستدامة ومع مستويات منخفضة من البطالة يمكن التعايش مع مستويات معتدلة من التضخم (حوالي الـ ١٠٪). هذا ما يحيلنا الى ضرورة التدقيق بمدى فعالية وكلفة سياسات الحد من التضخم التي تنتهجها الحكومات، والتي تؤدي الى تكديس احتياط النقود للسيطرة على التضخم عوضاً عن استثمارها في تحسين القدرات الإنتاجية للاقتصاد. غالباً ما تكون هذه السياسات مدعومة من المؤسسات المالية الدولية.
أسعار الفوائد	تعتبر الفوائد المرودود المالي الذي يتم تحصيله كنسبة من إجمالي قيمة المبالغ المقرضة. وتترابط معدلات الفوائد ببعضها (من حيث الارتفاع أو الانخفاض) على الرغم من الاختلاف بحسب وجهة الاستعمال، أو الجهة المقرضة أو حجم والمدة الزمني للقروض.	تحدد الفوائد كلفة زيادة القدرات الإنتاجية أو القدرة الشرائية عبر الوقت، وتلعب البنوك المركزية دوراً رئيسياً في تحديد أسعار الفائدة من خلال سندات الخزينة التي تصدرها. ففي فترات الركود تخفض الدولة اسعار الفائدة لتوجيه سوق المال نحو الاستثمار في الاقتصاد وفي فترات الوفرة والنمو ترفعها لامتصاص الفائض من النقود وتفادي الارتفاع في معدلات التضخم.
الأسواق المالية	يشير مؤشر الأسواق المالية الى توقعات المستثمرين لحركة الاقتصاد وبالتالي فهو يؤثر الى التقلبات الاقتصادية أو المالية بطريق مباشرة.	يتأثر هذا المؤشر بالمضاربات ما بين المستثمرين والتي تكون مدفوعة بالحاجة الى الربح السريع. وغالباً ما يكون لهذه المضاربات آثار سلبية على إنتاجية الاقتصاد بشكل عام خاصة في ظل ضعف الرقابة المالية.



طبيعة العلاقات بين مختلف مكونات الاقتصاد الكلي^٢



٢) تم تصميم الرسم بناء على رسم العلاقات المعتمدة في معظم كتب التعليم الجامعي المتخصص في الماكرو - اقتصاد



سياسات الاقتصاد الكلي



تتكون سياسات الاقتصاد الكلي من نوعين من السياسات تتكاملان فيما بينهما لتشكيل الاستراتيجية الاقتصادية للحكومات والدول. غالباً ما تأتي هذه السياسات لتعبر عن التوجه السياسي الذي تنتهجه الحكومات إضافة إلى التأثير بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية.

السياسات النقدية ؛

هي مجموع السياسات التي تعتمدها الحكومة بشكل عام والسلطات المالية بشكل خاص (البنك المركزي، وزارة المالية) للتحكم بحجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق وذلك من خلال تحديد كمية النقود التي يتم وضعها في الاستخدام، توفر هذه النقود والكلفة التي يدفعها القطاع الخاص للحصول على هذه النقود (أسعار الفوائد). وبذلك تهدف السلطات المعنية إلى الحفاظ على مستوى معين من النمو والاستقرار الاقتصادي. بحسب التوجهات الاقتصادية للحكومات، يمكن التمييز ما بين منهجين في السياسات النقدية؛

← **السياسات النقدية الإنكماشية** تعتبر هذه السياسات أن زيادة حجم النقود المتوفرة في الأسواق سيؤدي حتماً إلى رفع إجمالي القدرة الشرائية للناس ما يعني خطر لجوء التجار إلى رفع أسعارهم ما قد يصل إلى مستويات أعلى من معدل الزيادة في السيولة المتوفرة للاستهلاك إلى حدود تؤثر سلباً في مسار النمو الاقتصادي من خلال تراجع في الطلب على استهلاك السلع والخدمات المعروضة. وبالتالي يدعو أصحاب هذا التوجه إلى الحد من كمية الأموال المتوفرة في السوق من خلال السلطات المالية التي يطالبونها بامتصاص "الفائض" من النقود من خلال اعتماد سياسات الحد من النقود المتوفرة للاستعمال في الاقتصاد ولتحقيق هذا الهدف تلجأ إلى رفع أسعار الفوائد ما يدفع القطاع الخاص (شركات + أفراد) إلى شراء سندات الخزينة أو شهادات الإيداع التي تصدرها السلطات المالية عوضاً عن الإستثمار المباشر في العملية الاقتصادية؛ خاصة أن معدل الفائدة يفوق معدل الاستثمارات. وبدورها تقوم الحكومات بتخزين هذه النقود وتستخدمها للتدخل في تحديد أسعار الصرف للعملة الوطنية بالمقارنة مع بقية العالم (غالباً ما يتم التدخل لتحديد سعر الصرف بالنسبة للدولار الأمريكي بالنسبة للدول العربية وذلك لارتفاع نسبة دولة - أي التعاطي بالدولار الأمريكي في العمليات التجارية والاقتصادية - الاقتصاد العربي بشكل عام). يعرف هذا الإجراء "بتعقيم الكتلة النقدية" أي تحييدها عن الاستثمارات التي تطور القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.

← **السياسات النقدية التوسعية**، وهي التي تركز بشكل رئيسي على زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة في الاقتصاد وذلك بهدف استعمال هذه الزيادة للاستثمار في زيادة إنتاجية الاقتصاد وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ما يؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك العام. تلجأ الحكومات إلى هذه السياسات خلال فترة الركود الاقتصادي والتراجع في معدلات النمو. ويطلب أصحاب هذا التوجه من الاقتصاديين السلطات المالية باعتماد سياسة تفاعلية معاكسة للدورة الاقتصادية، أي أن تلعب الدولة دور المحفز للعملية الإنتاجية بشكل عام



وتحديداً خلال فترات الركود والتراجع في معدلات النمو. يحصل هذا من خلال تخفيض الفوائد على السندات الحكومية أو اعتماد إعفاءات ضريبية أو تقديم تسهيلات للقطاعات المنتجة للوظائف للحصول على رؤوس الأموال بكلفة منخفضة.

الأداة	ألية العمل	الأثر الاقتصادي الاجتماعي
الحد من التضخم	تشدد هذه السياسات على المحافظة على معدلات منخفضة من التضخم (أقل من ٥%) وذلك بهدف المحافظة على مستوى عالٍ من الاستهلاك وبالتالي من النمو الاقتصادي. وتلعب البنوك المركزية الدور الرئيسي من خلال التحكم بأسعار الفائدة وامتصاص السيولة. بحسب هذه النظرية يصبح النقد أهم الوسائل التي تستخدم في عمليات دفع النمو.	على الرغم من مخاطر الارتفاع في معدلات التضخم، إلا أنه يجب دوماً تقييم كلفة سياسات الحد من التضخم والتي غالباً ما تستهلك السيولة المتوفرة وتعقمها أي تحيدها عن التدخل في العملية الإنتاجية في ظل عدم ترافق هذا مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في معدلات تصاعديّة من النمو الاقتصادي والاستثمار خاصة في الدول الأقل نمواً وبالتالي بقيت معدلات البطالة في ارتفاع. بشكل أكثر تبسيطي، يحتاج الاقتصاد للسيولة لينمو ويتطور ويخلق فرص عمل فتنحسّن مستويات المعيشة، فكيف سيحصل ذلك إذا ما اعتمدت سياسات تكسد الأموال وتمنعها عن القطاعات المنتجة.
تثبيت أسعار الصرف	هو نظام يحدد سعر الصرف للعملة الوطنية بالمقارنة مع عملات أجنبية. وفي الدول العربية غالباً ما يتم تثبيت سعر صرف العملات مع الدولار الأمريكي. يساعد هذا الإجراء على المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين غير أنه يفقد السلطات المالية من إمكانية تعديل سعر صرف العملة الوطنية بطريقة مكمّلة وداعمة لتحسين ميزانها التجاري.	يقوم البنك المركزي في الدور المحوري حيث يتدخل في سوق المال (القطع) مستعملاً مخزونه من العملات الأجنبية للمحافظة على سعر الصرف المحدد. ينقسم الاقتصاديون بين مؤيد ومعارض لهذا الإجراء ولكل فريق حججه ورؤيته، غير أن المهم هو الأخذ بعين الاعتبار الكلفة التي تتكبدها الخزينة العامة لتثبيت سعر الصرف. بمعنى آخر يجب دوماً السؤال عن قيمة الأموال التي تتكبدها الدولة للمحافظة على ثبات سعر الصرف وماذا لو استعملت هذه الأموال في دعم القطاعات المنتجة وبناء البنى التحتية لتحسين البيئة الإنتاجية للاقتصاد.

تعبّر هذه الإجراءات عن التوجه الذي ساد على المستوى العالمي في الفترة السابقة والمدفوع من قبل المؤسسات المالية الدولية والتي تبنت وإلى حدٍ كبير رؤية ميلتون فريدمان للسياسة النقدية والتي تدعم مفهوم "المستوى الطبيعي من البطالة" وما تعنيه أنه لا يمكن القضاء على البطالة بشكل كلي بل يجب التغاضي عن مستوى معين من البطالة بهدف تحقيق مستويات تصاعديّة من النمو الاقتصادي ولفترات طويلة وأن هذا سيعوض على المدى الطويل الأثر الاجتماعي لارتفاع البطالة. وبالتالي على الحكومات استخدام التحكم بالنقد بما يسمح بمرونة



عمل اقتصاد السوق عوضاً عن التركيز على تخفيض معدلات البطالة من خلال تدخلات سيكون لها أثر في رفع معدلات التضخم وضرب إنتاجية الاقتصاد. غير أن ما وصفه فريدمان بالمعدل الطبيعي من العاطلين عن العمل الذي يجب التعايش معه يشكل جموع العاطلين الذين يستخدمهم الرأسماليون لإضعاف القدرات التفاوضية للعمال ودفعهم نحو القبول بشروط عمل أقسى مع عوائد أقل.

سياسات نقدية

انكماشية	توسعية
<ul style="list-style-type: none"> • تقليص حجم النقود المتوفرة في السوق من خلال رفع أسعار الفوائد. • تعقيم السيولة من خلال زيادة احتياط البنوك المركزية من الكتلة النقدية. • معدلات تضخم منخفضة جداً، ذات كلفة مرتفعة على الخزينة العامة. • اقتصار دور الدولة على التحكم بسوق المال. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة. • تستعمل بطريقة معاكسة للدورات الاقتصادية. • إمكانية التدخل لتحفيز الاقتصاد ودعم زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة. • معدلات تضخم غير مثبتة بطريقة مفتعلة. • دور أكبر للدولة في العملية الاقتصادية.

السياسات المالية؛

وهي السياسات الحكومية التي تعتمد الى توجيه الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف محددة؛ وترتكز هذه السياسات على عنصرين رئيسيين واردات ونفقات الدولة. وتقدم الموازنة العامة للدول الرؤية المالية العامة للحكومات والتي تعرض للواردات والنفقات في إطار تكاملي يعكس الرؤيا والتوجهات الاقتصادية للدولة . وبالتالي فإن إصدار الحكومات لموازنات سنوية يعتبر من أهم مسؤولياتها الاقتصادية والتي تعطي القطاع الخاص والمدني إمكانية مراقبة الأداء الاقتصادي للحكومات وتقييمها على أساس موازاتها السنوية. بمعنى آخر تعلمنا الموازنات عن إجمالي مدخول الحكومات ومصادره (أي كيفية الحصول على هذا المدخول) بالإضافة الى طريقة إنفاقه على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

الواردات الحكومية، كما أوردنا سابقاً هي إجمالي مدخول الحكومات والذي يتأتى من ثلاثة مصادر رئيسية:

← الضرائب، هي اقتطاع نقدي مباشر تفرضه الحكومات على فئة المكلفين (أي الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تتوجب عليهم الضريبة). تستعمل الحكومة العائدات الضريبية لتمويل نفقاتها المختلفة. ويوجد أنواع مختلفة من الضرائب تطبق بحسب التوجه الاقتصادي للحكومات.



← الموارد الطبيعية ؛ وهي العائدات المالية التي تنتجها الدول عن طريق استخراج وبيع مواردها الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية كالنفط والغاز في العالم العربي والتي تعتبر أبرز مصادر الطاقة بالإضافة إلى المياه والأراضي الخصبة. تعتبر هذه الواردات استثنائية وغير ناتجة عن العملية الاقتصادية وغير مستدامة.

← الاستدانة، وهو إجراء تلجأ إليه الحكومات حين يكون هناك فارق ما بين وارداتها ونفقاتها، فتقوم بالاستدانة لتعويض العجز. لا يعتبر هذا الإجراء سيئاً بحد ذاته، إلا أن الخطر في هذه العملية هو شروط الاقتراض (الفوائد، المدة الزمنية) بالإضافة إلى وجهة استعمال (إنفاق جاري ليس له مردود انتاجي...).

النفقات الحكومية تتوزع على أبواب مختلفة غير أنه يمكن تقسيمها إلى أربعة رئيسية، وهي؛

← الإنفاق الجاري وهو الإنفاق الذي يغطي كلفة تشغيل الجهاز الحكومي (الرواتب والمخصصات) مما يتضمنه من مؤسسات وأجهزة عامة (شرطة، قوى أمن، قضاء، مجلس النواب، مجلس الوزراء، المؤسسات الرئاسية، موظفي القطاع العام مما يشمل قطاعي التعليم والصحة..). ويعرف الإنفاق الجاري بأنه غالباً ما يستهلك القسم الأكبر من الواردات الحكومية من دون أن يزيد من إنتاجية الاقتصاد بالقدر المناسب.

← الإنفاق الاجتماعي وهو الإنفاق الذي يمول المسؤولية الاجتماعية للدولة تجاه المجتمع بشكل عام وغالباً ما يكون من خلال تمويل ودعم المؤسسات الحكومية العاملة في مجالات التعليم والصحة (نستثنى منه رواتب العاملين)، تعويضات البطالة، الضمانات الاجتماعية وغيرها من التقديمات. يعتبر البعض هذا الإنفاق غير ذي فائدة اقتصادية مباشرة بسبب عدم جدواه الاقتصادية. إن هذا التصور يغفل أن الإنفاق الاجتماعي يساهم وبشكل مباشر في تحسين نوعي وكمي للأسمال البشري لبلد ما وبالتالي فإنه يطور القدرات الإنتاجية للموارد البشرية للبلد. غير أن هذا لا ينفي ولا بشكل من الأشكال مفهوم الحق بالتعليم والطبابة كأحد أول الحقوق الأساسية التي يجب أن يحصل عليها الفرد والجماعات من دون أي تمييز حتى بين العاملين والمتعطلين عن العمل.

← الإنفاق الاستثماري وهو الاستثمار الحكومي لتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد (بناء البنى التحتية كالطرق ومعامل إنتاج الطاقة الكهربائية والمائية) بالإضافة إلى الاستثمار في القدرات التنافسية (وهذا ما قد يحصل في الكثير من الدول التي حققت مستوى ثابت من النمو وتمكنت من اللحاق بركب الدول المتقدمة).

← خدمة الدين، وهذا إنفاق استثنائي ويرتبط بقيام الحكومات بالاستدانة ويتكون هذا الإنفاق من أقساط القروض بالإضافة إلى الفوائد التي تدفع. ويمكن لخدمة الدين أن تشكل عبئاً كبيراً على واردات الخزينة العامة إذا ما تضخم الدين العام بطريق أسرع من نمو الاقتصاد فترتفع نسب الفوائد ما يؤدي إلى تآكل قسم أكبر من الواردات لصالح خدمة الدين ومع العجز عن السداد تضاف الفوائد إلى أصل الدين.



كما السياسات النقدية يوجد نوعان أساسيان من السياسات المالية؛

السياسات المالية التوسعية، حيث يصر الى زيادة حجم الإنفاق الحكومي وخاصة في فترات الركود الاقتصادي، فيستعمل الإنفاق الحكومي لتحفيز إنتاجية الاقتصاد. غير أنه لا يتحقق إلا من خلال تحسين نسب الإنفاق الاستثماري ذات المردود العالي. بالتالي يؤدي زيادة الإنفاق العام الى ارتفاع نسب الاستثمار غير أن هذا لا ينعكس بالضرورة تحسناً في معيشة الناس إلا إذا ما أتى من ضمن مشروع متكامل للتنمية الاقتصادية يضمن توزيع الموارد الإضافية على القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تخلق فرص عمل جديدة فيتحسن الطلب العام وترتفع الإنتاجية وتعيد تمويل الواردات الحكومية من خلال ارتفاع نسب الواردات المحصلة من خلال الضرائب وهذا ما يساعد على زيادة إمكانيات الاستثمارية للحكومة والتي تمول من جهة الإنفاق الاجتماعي ومن جهة أخرى الإنفاق الاستثماري. غير أن هذا يتطلب أن يكون للدولة دور متكامل في العملية الاقتصادية لا أن تقتفي بلعب دور الميسر لحركة السوق. وبالتالي فإن الدولة التنموية هي الخيار الأمثل لنجاح خيارات السياسات المالية التوسعية. إن أخطر ما يمكن أن تنجز إليه الحكومات التي تعتمد الخيارات المالية التوسعية هو الإجراءات الشعبوية التي لا توازن ما بين نسب توزع الزيادة في الإنفاق بحسب وجهة الإستعمال (اجتماعي، استثماري). وهنا تبرز أهمية أن يكون الخيار التوسعي جزء من رؤية اقتصادية كلية متكاملة.

السياسات المالية الانكماشية، تقوم الحكومات بتقليص نفقاتها وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي أي تخفيض العجز في موازنتها (وهو الفرق بين الواردات والنفقات) وتخفيض معدلات التضخم وذلك بهدف المحافظة على نسب نمو مرتفعة. تقلص النفقات من خلال اقتطاع الإنفاق الحكومي على قطاعات محددة وغالباً ما يطال هذا الاقتطاع أبواب الإنفاق الجاري والاجتماعي والى حد ما الإنفاق الاستثماري. وبالتالي يؤثر هذا في إجمالي العملية الاقتصادية حيث يتأثر الطلب العام بهذا الاقتطاع من خلال تقلص الأموال المتوفرة للاستهلاك فيقوم القطاع الخاص بتقليص نفقاته للمحافظة على ربحيته في ظل التراجع في الطلب؛ فليجأ على سبيل المثال الى فرض شروط عمل مجحفة (ساعات عمل إضافية، خفض الرواتب، تقليل الضمانات والتعويضات...) وقد يسجل في الكثير من الأحيان ارتفاعاً في نسب البطالة.



سياسات مالية

انكماشية	توسعية
<ul style="list-style-type: none">• خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب• خفض العجز في الموازنة العامة• تقليص الإنفاق المخصص للتقديرات الاجتماعية.• تحييد الدولة عن تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرات الإنتاجية (فرص عمل أقل)	<ul style="list-style-type: none">• زيادة الإنفاق العام• ارتفاع نسب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية (فرص عمل أكثر)• زيادة حصة القطاعات المنتجة من إجمالي الإنفاق العام للدولة.• اعتماد سياسة متحركة لإدارة العجز في الموازنة من خلال استراتيجية كلية للاقتصاد.

لا بد وأن تتكامل السياسات النقدية والمالية فيما بينها لتشكل الرؤية الشاملة للاقتصاد الكلي؛ وبالتالي فإن السياسات النقدية الانكماشية توجب اعتماد سياسة مالية انكماشية حيث يتم تمويل إجراءات الحد من التضخم وتخفيض عجز الموازنة من خلال الاقتطاعات التي تستهدف الإنفاق العام أو من خلال زيادة نسبة الضرائب. والعكس صحيح تستعمل الزيادة في الكتلة النقدية الناتجة عن سياسة نقدية توسعية لتمويل الزيادة في الإنفاق العام.

يعتبر الاقتصاد بشكل عام والسياسات الاقتصادية الكلية بشكل خاص من الأمور التي تحمل الكثير من التعقيدات والغموض بالنسبة لعموم المجتمع حيث يصعب تحليل التشابك ما بين السياسات وأهدافها لما تحمله من خلفيات تقنية وعمليات حسابية قد تكون معقدة في بعض الأحيان. غير أن هذا يمكن تخطيه من خلال توزيع وتكامل الأدوار ما بين مختلف مكونات المجتمع المدني (نقابات وأطر عمالية، باحثين متخصصين، ناشطين مجتمعيين...).

وتعتبر الموازنة العامة التي تصدرها الحكومات الوثيقة الأهم للدلالة على الرؤية الاقتصادية للحكومات والتي تحدد الدور الاقتصادي للدولة بالإضافة إلى سياساتها المالية والنقدية. وبالتالي وفي ظل غياب المعطيات الاقتصادية في الكثير من الدول وتعقيدها إذا ما توفرت، فإن الموازنات العامة للدول ما تزال تشكل المصدر الأكثر وثوقاً وشمولية والأقل تعقيداً لفهم الرؤية الاقتصادية للحكومات.



أي دور للنقابات العمالية؟

لا بد وأن تشكل النقابات العمالية اطاراً ضاعطاً على الحكومات بما يمكنها من أن تلعب دوراً مركزياً في عملية التخطيط التنموي والتأثير بأجندات التنمية بما يحفز التنمية الاقتصادية من خلال الدفع نحو سياسات كلية تدعم :

لا بد وأن تشكل النقابات العمالية اطاراً ضاعطاً على الحكومات بما يمكنها من أن تلعب دوراً مركزياً في عملية التخطيط التنموي والتأثير بأجندات التنمية بما يحفز التنمية الاقتصادية من خلال الدفع نحو سياسات كلية تدعم :

- القطاعات الإنتاجية والتحوّل الاستراتيجي في بنية القطاعات الاقتصادية نحو زيادة نسبة التصنيع من إجمالي الناتج،
- رفع مستوى الإنفاق الاستثماري في مجال البنى التحتية الإنشائية (طرق، جسور، شبكات الكهرباء والمياه)
- اعتبار الإنفاق الاجتماعي أحد أوجه الإنفاق الاستثماري من خلال تحسين الرأسمال البشري للمجتمعات وتوسيع قدراتها الإنتاجية. وبالتالي يجب عدم استسهال اختيار القطاعات الاجتماعية كالأكثر ترشيحاً للاقتطاعات المالية.
- الابتعاد عن الوصفات الجاهزة للسياسات الكلية والتي لا تتلاءم والواقع الخاص بكل دولة على حدى، بما يتضمنه ذلك من تغيير المفهوم السائد عن أن السيطرة على التضخم والحد من النفقات هي الوسيلة الأسلم لتحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي،
- اعتماد مفهوم النمو الدامج لتقييم مسارات النمو الاقتصادية ، بمعنى أن نموّاً لا يعكس تحسناً في مؤشرات التنمية البشرية للأفراد وفي مؤشرات البطالة ونوعية العمل يبقى نموّاً ناقصاً وغير قادر على تحقيق العيش اللائق للناس.
- اعتماد سياسات ضريبية ممكنة لعملية إعادة التوزيع ولا تستهدف الفقراء، بالتالي يجب الابتعاد عن النمط السائد والمدعوم من قبل المؤسسات المالية والذي يقوم على زيادة الضرائب غير المباشرة (قيمة مضافة، ضرائب على الاستهلاك)



لذا لا بد من التصويب نحو أبرز المؤشرات التي تساعد النقابات العمالية على فهم سياسات الاقتصاد الكلي التي قد تعتمد عليها الحكومات؛ وللانطلاق منها في عملها المطلوب.

فيما يلي نستعرض مجموعة من هذه المؤشرات بالإضافة الى عرض حول كيف يمكن للمنظمات العمالية مقاربتها.

<p>دليل المواطن للموازنة العام</p>	<p>دليل تبسيطي للموازنة يعرض وبطريقة مباشرة الرؤية الاقتصادية العامة، أبرز المراحل المتعلقة بإعداد وإقرار الموازنات بالإضافة الى مختلف أبواب الإنفاق والواردات.</p>	<p>يتوفر هذا الدليل للعديد من الدول ويمكن الحصول عليه من وزارة المالية على المستوى الوطني وفي حال عدم توفره يجب الضغط على السلطات المالية لإعداده</p>
<p>مؤشر شفافية الموازنة</p>	<p>وهو مؤشر تم إعداده من قبل مجموعة من الناشطين والخبراء ويقيس مدى الشفافية في إعداد الموازنات العامة ويجري إعداده بالتعاون المباشر مع وزارات المالية.</p>	<p>يتوفر هذا الدليل على شبكة الإنترنت ويمكن استعماله بطريقة سهلة واستعماله كأداة مهمة للمناصرة والعمل على تحسين مستوى الشفافية في إعداد الموازنات</p>
<p>خفض الإنفاق</p>	<p>وهذا ما يعرف أيضاً "بترشيق الإنفاق"؛ يستهدف هذا الإجراء الحد من النفقات ذات الجدوى الاقتصادية المنخفضة بحسب تصنيف بحسب المؤسسات المالية الدولية والمحلية ذات التوجه النيوليبرالي. وغالباً ما يستهدف "الترشيق" التقديمات الاجتماعية بالإضافة الى موظفي القطاع العام.</p>	<p>لا بدّ من مراقبة أبواب الإنفاق التي تتعرض للتخفيض ومقارنتها بالقطاعات التي لم تُشمل "بالترشيق" والتي بالغالب تكون الإنفاق العسكري، مخصصات السياسيين الرسميين، الخسائر التي تتكبدها الخزينة من خلال التخفيضات الضريبية للشركات المالية والعقارية أو رفع الجمارك على التجارة الدولية. يمكن للهيئات المجتمعية استعمال هذا التحليل البسيط كوسيلة فاعلة في التصويب نحو الطبيعة غير العادلة للإجراءات المعتمدة.</p>
<p>زيادة الضرائب</p>	<p>شهد العقدان الماضيان زيادة مهمة للضرائب غير المباشرة والتي غالباً ما تضع العبء الضريبي على كاهل ذوي الدخل المحدود (كالقيمة المضافة).</p>	<p>يجب التدقيق بطبيعة الضرائب الجديدة التي تفرضها الحكومات وتحديد القطاعات الاقتصادية أو الشرائح الأكثر تأثراً ما يساعد على توجيه الرأي العام نحو القطاعات الريعية التي غالباً ما تعفى من الزيادات الضريبية.</p>



<p>لا يفسر هذا المؤشر الأثر الاجتماعي للنمو المسجل، لذا يجب دوماً مقارنته بمعدلات البطالة (بين الشباب والنساء تحديداً) ومساهمات القطاعات الإنتاجية في النمو الاقتصادي، معدلات الفقر. إن نمواً لا يقترن بتحسين في المؤشرات الاجتماعية ليس له أي أثر تنموي على المجتمع ككل.</p>	<p>كما ذكرنا سابقاً، يعبر هذا المؤشر عن نسبة الزيادة في حجم الناتج المحلي من سنة إلى أخرى. ويشمل هذا المؤشر إجمالي العمليات الاقتصادية التي تحصل خلال العام لكنه يستثني التحويلات المالية التي ترسل من الخارج.</p>	<p>النمو الاقتصادي</p>
<p>وجهة استعمال القروض تعتبر من أبرز الأمور الواجب التدقيق بها؛ بالإضافة إلى الشروط التي تضعها المؤسسات المالية والتي غالباً ما تفرض سياسات انكماشية في حال القروض. أما بالنسبة للسندات فيجب التدقيق بالفوائد ومقارنتها مع المعدلات الدولية ومدى الشفافية في مزادات الاكتتاب بالسندات الحكومية.</p>	<p>تلجأ الحكومات إلى الاستدانة لتعويض النقص في وارداتها، غير أنه وفي الكثير من الأحيان لا تستعمل القروض لزيادة الإنفاق العام بقدر ما تكون لتنفيذ اجراءات نقدية انكماشية كتنشيط سعر الصرف أو الحد من التضخم.</p>	<p>الدين العام</p>

من أجل التأثير في الواقع